نظرية النمو الداخلي وتطبيقاتها في مجال اقتصاديات المعرفة للقطاع الخاص المصري

Endogenous Growth Theory and its Applications in the Field of Knowledge Economics for the Egyptian Private Sector

إعداد

رشا محمد رشاد علي

Rasha Mohamad Rashad Ali

طالبة دكتوراه بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات - كلية الآداب- جامعة القاهرة

Doi: 10.21608/jinfo.2025.409183

استلام البحث ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٤

قبول البحث ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٤

علي، رشا محمد رشاد (٢٠٢٥). نظرية النمو الداخلي وتطبيقاتها في مجال اقتصاديات المعرفة للقطاع الخاص المصري. ***المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر، ٦(١٨) ، ١ – ٢٦.

https://jinfo.journals.ekb.eg

نظرية النمو الداخلي وتطبيقاتها في مجال اقتصاديات المعرفة للقطاع الخاص المصري

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الفعلي لمدى إسهام القطاع الخاص في السنوات الأخيرة باقتصاديات المعرفة، بهدف تعزيز مناخ الأعمال في مصر واتخاذ خطوات جادة لتشجيع الاستثمار داخل السوق المصرية في قطاع المعلومات، مِمّا يساعد على دفع عملية التنمية في صناعة تكنولوجيا المعلومات، وقد اعتمد القطاع الخاص المصري على خطط طموحة احتوت على العديد من الأهداف والمحاور للوصول إلى التحول الرقمي عبر استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفعيلها، لتنمية مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة، إلى جانب توطين صناعة تكنولوجيا المعلومات وخدماتها، وجعلها تُنافس عالميا على المستوى الإبداعي والتجاري، فضلا عن الارتقاء بحجم سوق صناعة المعلومات في مصر، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب. كما تناولت الدراسة الدور الضخم لمؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري في كيفية التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، والعمل على تطور صناعة المعلومات، وإمكانية توافر إتاحة الخدمات الرقمية لزيادة الاستثمار في اقتصاديات المعرفة، وكيفية تطبيق نظرية النمو الداخلى الجديدة على مؤسساته. واتبعت الدراسة منهج الوصف والتحليل، بغرض وصف وتحليل اقتصاديات المعرفة وكيفية تطبيقها على مؤسسات المعلومات في القطاع الخاص المصري من خلال نظرية النمو الداخلي الجديدة لزيادة الاستثمار في قطاع المعلومات. وقد توصلت الدراسة لبعض النتائج وفيما يلي عرض لابرزها: التوسع في عملية التنمية الاقتصادية في مصر، كما أن تطبيق نظرية النمو يساعد على زيادة الاهتمام بعنصر المعرفة في شتى المجالات، واستخدامها كسلعة استثمارية.

الكلمات المفتاحية: نظرية النمو الداخلي الجديدة - اقتصاديات المعرفة - مجتمع المعلومات - القطاع الخاص

Abstract:

The study aimed to identify the actual contribution of the private sector in recent years to knowledge-based economies, with the goal of enhancing the business climate in Egypt and taking serious steps to encourage investment in the Egyptian market within the information sector. This contributes to advancing the development process in the information technology industry. The Egyptian private sector has relied on ambitious plans that included numerous objectives and axes to

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

achieve digital transformation through the use and activation of information and communication technology tools. These efforts aim to develop a society based on a knowledge economy, localize the information technology industry and its services, and enable it to compete globally on both creative and commercial levels. Additionally, the study highlighted the significant role of Egyptian private sector information institutions in transitioning towards a knowledge-based economy, advancing the information industry, and ensuring the availability of digital services to increase investment in knowledge economies. The study also explored how to apply the new endogenous growth theory to these institutions. The study followed a descriptive and analytical approach to describe and analyze knowledge economies and their application to private sector information institutions in Egypt through the new endogenous growth theory to increase investment in the information sector. The study reached several key findings, including the expansion of economic development in Egypt and the application of growth theory, which helps increase attention to the element of knowledge across various fields and its use as an investment commodity.

Keywords: New Endogenous Growth Theory - Knowledge Economies - Information Society - Private Sector

التمهيد

إن ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم المعاصر بعد التقدم الكبير في تقنيات الحاسبات والاتصالات وظهور الشبكات على أوسع مدى، والنشر الإلكتروني بأفاقه ومنافذه الواسعة، والتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات، كان له انعكاس وتأثير كبير على قطاع المعلومات وتقدم خدماته، ونظرًا لأن يقاس تقدم الأمم الآن بإهتمامها بالمعرفة من حيث إنتاجها وإقتنائها وتنظيمها ومعالجتها وبثها وإتاحتها بالصور التي تيسر الوصول إليها بسرعة للمستفيدين أو متخذي القرار، والمجتمع يعيش الآن فيما يعرف بعصر اقتصاديات المعرفة فقد أصبحت المعرفة أداة فعالة للوصول لتحسين الأداء والعصب الأساس في إتخاذ القرارات الصحيحة، ومن أهم الركائر في عملية النمو الاقتصادي، ورصد جميع تطوراته، كل ذلك أدى إلى نشوء

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

أجهزة حكومية وأخرى خاصة للاهتمام باقتصاديات المعرفة، وكان القطاع الخاص من أنشط القطاعات في هذا الصدد لما يتمتع به من حرية الحركة، ولأن المعلومات غدت سلعة استثمارية فقد جاد هذا القطاع إلى حد كبير في هذا الاستثمار.

نظراً للانفتاح الاقتصادي العالمي بدأ التوجه نحو وجود العديد من المؤسسات تقوم بالاستثمار في مجال المعلومات والمعرفة؛ لرصد جميع التطورات الحديثة في كل المتغيرات العالمية في مجال المعرفة.

مصطلحات الدراسة

٠.١ نظرية النمو الداخلى الجديدة

اشار كلا من باول رومر، وروبرت لوكاس بالفكر الاقتصادي الجديد إلى أن نظرية النمو الداخلي الجديدة التي ركزت على أن النمو الاقتصادي هو نتيجة لزيادة العوائد المرتبطة بالمعرفة الجديدة، وأن المعرفة لها مواصفات خاصة تختلف عن السلع الاقتصادية الأخرى، كما أن القدرة على النمو الاقتصادي بواسطة زيادة المعرفة يولد الفرصة على النمو الاقتصادي غير المحدود، وأيضًا دعم البحث والتطوير وزيادة التعليم يساهم في تحفيز الإبداع والابتكار المؤدي إلى زيادة القوة الدافعة الجديدة للنمو. (حواس،٢٠٢١، ص ٨٢)

٠.٢ اقتصاديات المعرفة

أشار كلا من (البادي & الشيادي، ٢٠١٣ ، ص ٣٣٠) لاقتصاد المعرفة بأنه "فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام ثمارها وإنجازاتها واستهلاكها بالمعنى الاقتصادي للاستهلاك ويمكن اعتباره اقتصادا حديثا فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة، ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية التي تشير إلى التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت، أو أنه اقتصاد يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاجية بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل إنتاج وملاءمة وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيات والمعلومات".

٠.٣ رأس المال الفكري

عرف (Choong, K.K. 2008) مصطلح رأس المال الفكري "أنه القيمة الضمنية المتمثلة في المهارات والخبرات والابداع والابتكار في العمل والتميز في الإنتاج".

٠.٤ القطاع الخاص

عرفه معجم (المعاني الجامع، ٢٠١٧) بأنه "أعمال تجارية مملوكة بواسطة مستثمرين خصوصيين، أو هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يتكون من الأعمال والتجارة الخاصة التي يملكها أشخاص أو مجموعات من الأشخاص، ويشمل أيضا نفقات المستهلك على البضائع والخدمات".

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

كما اوضح (الرميح، ٢٠٠١) تعريف وزارة التخطيط للقطاع الخاص على أنه "ذلك الجزء الذي يعني بجمع النشاطات الاقتصادية التي لا تؤديها الدولة ويشمل الشركات الربحية ذات النشاط الصناعى أو الزراعي أو الخدمي، إلى جانب المؤسسات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح وإنما تؤدي خدمات اقتصادية".

٠.٥ مجتمع المعلومات

"مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع توزيعا واسعا .مثل هذا المجتمع تصبح فيه المعلومات قوة لها تأثير على الاقتصاد".(Elshami، ٢٠١٧).

كما أوضح (فراج، ٢٠٠٢، ص ٢٦٥) تعريف جون فيرز لمجتمع المعلومات بأنه "يتسم بصفتين أساسيتين هما الاستمرار في الاهتمام بالمعلومات وأساليب إختزانها واسترجاعها، والتغير أو التطور في هذه الأساليب".

مشكلة الدراسة ومبرراتها

لاحظت الباحثة بحكم العمل في مؤسسات القطاع الخاص المصري للمعلومات أن هناك توسعاً كبيراً (كماً وكيفاً) في هذا القطاع في اشتراكه في مجال تقديم خدمات المعلومات المعرفية وصناعتها، واستخدام المعلومات كسلعة استثمارية هامة، ذلك لأن مؤسسات المعلومات تعد ركيزة مهمة من ركائز اقتصاديات المعرفة او ما يطلق عليه الاقتصاد القائم على المعرفة، فأرادت الباحثة أن توضح فاعلية هذا القطاع في اسهامه لتنمية النشاطات الاقتصادية بناءًا على تطبيق نظرية النمو الداخلى الجديدة على هذا القطاع، وانعكاسات هذه الفاعلية إيجابا وسلبا عليه.

أهمية الدراسة

استمدت الدراسة أهميتها من صناعة المعلومات واستخدامها كسلعة استثمارية في مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري مع الحرص على زيادة التنمية الاقتصادية في هذا القطاع، كما تناولت جانبًا من أهم الموضوعات التي ينبغي الاهتمام بها لمواكبة التطورات التكنولوجيا الحديثة، حيث تقوم بدراسة اقصاديات المعرفة وكيفية تطبيقها على مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري من خلال نظرية النمو الداخلي الجديدة لدعم خدمات مؤسسات المعلومات وتطويرها.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى

١. التعرف على نشأه نظرية النمو الداخلي الجديدة (نظرية اقتصادية).
٢. دراسة مفهوم اقتصاديات المعرفة وأبعادها وسماتها.
٣. تطبيق نظرية النمو الداخلي الجديدة في مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

تساؤلات الدراسة

١. ما نظرية النمو الداخلي الجديد؟ وتاريخ نشأتها؟
٢. ما مفهموم اقتصاديات المعرفة وأبعادها وسماتها؟
٣. كيف يمكن تطبيق نظرية النمو الداخلي الجديدة في مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري؟

مجال الدراسة وحدودها

الحدود الموضوعية: تتمثل في معرفة الوضع الراهن في إسهامات مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري في اقتصاديات المعرفة وفقًا لنظرية النمو الداخلى الجديدة.

الحدود الزمنية: تهتم الدراسة بحصر مقالات الدوريات، وبحوث المؤتمرات، الرسائل، والكتب المهتمة بتطبيق نظرية النمو الداخلي الجديدة على اقتصاديات المعرفة في مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري الصادرة منذ عام ٢٠٠١ حتى الآن.

الحدود المكانية: تتناول الدراسة مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري في جمهورية مصر العربية.

الحدود اللغوية: تتناول الدراسة كل ما كتب باللغتين العربية والإنجليزية، وتقوم الدراسة بالتعامل معها على صعيد مستخلصها العلمي.

منهج الدراسة وأدواته

تتخذ الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي منهجًا لها، بغرض وصف وتحليل اقصاديات المعرفة وكيفية تطبيقها على مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري من خلال نظرية النمو الداخلي الجديدة لدعم خدماتها وتطويرها.

أما فيما يتعلق بأدوات الدراسة، فسيتم الاعتماد بشكل رئيسي لتحقيق أهداف الدراسة على مراجعة الإنتاج الفكري (مقالا الدوريات،والرسائل، والكتب، وبحوث المؤتمرات) الراجع والجاري لحصر الدراسات المرتبطة بدراسة اقصاديات المعرفة وكيفية تطبيقها على مؤسسات المعلومات في القطاع الخاص المصري من خلال نظرية النمو الداخلي الجديدة لدعم خدمات مؤسسات المعلومات وتطويرها.

عينة الدراسة

تتناول الدراسة مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري التي تعمل على تطور صناعة المعلومات وخدماتها، وبالإضافة إلى ذلك تهتم بالتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة او ما يطلق عليه (اقتصاديات المعرفة).

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

الدراسات السابقة

استعرضت بعض الدراسات السابقة الأكاديمية من عام ٢٠٠٩ حتي ٢٠٢٢ (رسائل علمية، ومقالات دوريات، وأوراق مؤتمرات)، ورُتِبت بشكل زمني من الأحدث إلى الأقدم، وهي كالاتي:

هدفت دراسة **(جمعة، ٢٠٢٢)** إلى التعرف على الواقع الفعلي لمدى إسهام القطاع الخاص المصري في تقديم صناعة المعلومات وخدماتها، ومستوى هذه الخدمات، ورصد التطورات السريعة التي حدثت للخدمات منذ نشأتها إلى وقتنا هذا، ودورها في الاستثمار من أجل زيادة عملية التنمية الاقتصادية، ومعرفة المشكلات التي تواجه القطاع الخاص المصري في مجال تقديم خدمات المعلومات وتحليلها، كما رصدت الواقع الفعلي لمصادر المعلومات المتوفرة في هذا القطاع، وكيف يمكن التخطيط لتوسيع نشاط القطاع الخاص المصري، مع عمل دراسة تطبيقية لإحدى مؤسسات القطاع الخاص المصري (أرابيا إنفورم) والتعرف عليها من حيث الكيان الإداري والخدمات التي تقدمها للمستفيدين.

هدفت دراسة **(المغربي، ٢٠٢٠)** إلى معرفة دور القطاع الخاص في الوطن العربي من خلال تقديم خدمات المعلومات التجارية، مع تحليل واقع مؤسسات خدمات المعلومات التجارية ودورها في الاستثمار المعرفي وقدرتها على مواكبة التكنولوجيا، وعقد مقارنة بين مؤسسات خدمات المعلومات التجارية العربية، وتقييم الخدمات المقدمة من خلالهم.

أوضحت دراسة **(محمد، ٢٠١٩)** أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم إلى ضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يستند إلى المعرفة كعنصر أساسي في التنمية، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن يحققه اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، بالإضافة إلى بيان المؤشرات الرئيسية لاقتصاد المعرفة في السودان، والتعرف على وضع السودان ضمن منظومة الاقتصاديات القائمة على المعرفة بناء على مؤشرات البنك الدولي، والتعرف على استراتيجيات السودان في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، والتعرف أيضا على المشاكل والمعوقات التي تواجه السودان في التحول إلى اقتصاد المعرفة، واعتمد هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مؤشرات اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأسلوب المقارن لمقارنة تلك المؤشرات لبيان أوجه الشبه والاختلاف بين تلك المؤشرات. وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات جاء في مقدمتها انخفاض مؤشر المعرفة في السودان، والانخفاض المستمر بمستوى التعليم وتدني مستوى البحث والتطوير وظهور الطابع البيروقراطي على ما هو مستخدم منها بالإضافة إلى غياب التبادل في مجال المعلومات والمعارف بين البلدان والاستفادة من الخبرات في مجال اقتصاد المعرفة، وطرد الموارد البشرية وفي

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

مقدمتها الكفاءات العلمية التي هي لب الاقتصاد المعرفي. أما توصيات البحث فقد تمحورت حول إعطاء الأهمية القصوى لإعادة هيكلة التعليم بكافة مراحله. كذلك العمل على إيجاد البيئة المناسبة لبناء اقتصاد المعرفة يشترك في إنجازها القطاعين العام والخاص، وتكون متناسقة ومتماشية مع صناعة المحتوى المعرفي في الدول المتطورة. كما أكد البحث على إتباع سياسة المحافظة على الموارد البشرية العربية وفي مقدمتها الكفاءات العلمية من الأبعاد والتهجير من خلال تفعيل العملية التعليمية والتدريبية والعمل على عودة العقول والكفاءات بهجرة معاكسه إلى السودان، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع البحث العلمي ومؤسساته وزيادة حجم التمويل الموجة له، كما أكد البحث على ضرورة الاستثمار في المعرفة باعتبارها أحد عوامل الإنتاج لأنها تذيد من الإنتاجية، وفرص العمل، حيث نجد أن معظم الدول التي حققت نموء اقتصاديا هي التي تمتلك إمكانيات معرفية أكثر.

استكشف دراسة (***Nicholson، 2018***) كيفية عمل أمناء المكتبات الأكاديميين في الجمهورية الكندية لمواجهه محو الأمية المعلوماتية، التي تكمن في التقاء التعليم العالي واقتصاد المعرفة معًا؛ لذلك أصبح من أولويات أمناء المكتبات في البلدان الأنجلو أمريكية إعداد مهنيين أكاديميين بإفضل شكل لملائمة "مجتمع المعلومات" مع التحول من أنماط الإنتاج التقليدية إلى أنماط الإنتاج الحديثة مثل تراكم المعرفة، والتوسع في رأس المال، وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات في نفس الوقت.

هدفت دراسة (**الجامعي، ٢٠١٦**) إلى واقع الاقتصاد القائم على المعرفة فى المملكة العربية السعودية، ودور المؤسسات المعلومات فى قطاع التعليم العالى والبحث العلمى فى تحريك الاقتصاد القائم على المعرفة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى فى التحليل الكمى والكيفى لبيانات الدراسة من أجل تحديد استجابات أفراد عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مؤسسات المعلومات فى قطاع التعليم العالى والبحث العلمى بالمملكة العربية السعودية تلعب دورا محوريا واساسيا فى التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ان سياسات وخطط واستراتيجات قطاع التعليم العالى والبحث العلمى فى المملكة العربية السعودية يدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، كذلك من اهم نتائج الدراسة انها اكدت على ضرورة الشراكة بين القطاع الخاص الصناعى ومؤسسات التعليم العلى والبحث العلمى فى التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

أبرزت دراسة (**عبدالرحمن،٢٠١٦**) موضوعًا مهمًا في صناعة المعلومات، وهي صناعة قواعد البيانات العربية على شبكة الإنترنت، وتناولت الدراسة تطور تاريخ صناعة قواعد البيانات وأهميتها، والتعرف على البيئة التنظيمية والتشريعية للقواعد، كما أوضحت أيضًا تكنولوجيا المعلومات وبنية الاتصالات اللازمة لصناعة تلك القواعد، وكيفية تسويقها في الأسواق العربية والعالمية.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

أشارت الدراسة (**قموح، ٢٠١٦**) إلى أهمية المعلومات والمعرفة لكونها موارد جديدة لا يضعفها الاستهلاك، ولا ينقص منها الطلب والتداول، والتعرف على أهمية صناعة المعلومات والمعرفة، وعلى دورهما الفعال في التطور والتقدم، مع غياب القدرة لدى الدول المستهلكة للمعلومات التي منها الدول العربية على الاقتناء والتزود بكل ما تحتاجه من معلومات نتيجة التكلفة المتزايدة للمعلومات، كما أوضحت الدراسة الغزو الاقتصادي الذي تمارسه الدول المتقدمة على أسواق الدول النامية .

حاولت دراسة (**أبكر، ٢٠١٥**) إلقاء الضوء علي أثر الاستثمار في التعليم الجامعي في بناء القدرات البشرية في ضوء اقتصاديات المعرفة ؛ وذالك للأهمية المتعاظمة ، والمتميزة التي يحتلها العنصر البشري في ظل ظروف التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية الشاملة .

تناولت دراسة (***Hulser.، 2014***) استثمار المعرفة من خلال شركات القطاع الخاص، وخدمات الناشرين التي جعلت لاستثمار المعلومات دورًا كبيرًا في الملكية الخاصة على المعلومات.

ناقشت دراسة (***Mabunda ،2014***) أهمية اقتصاد المعرفة في تقديم الخدمات، وتأثيره في الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي، وكيفية سير العمل والإجراءات في المكتبات الأكاديمية، مع الاشارة إلى أي مدى يكمن مساهمة التطور التكنولوجي في تلبية الاحتياجات المتغيرة للمستفيدين. كما أشارت الدراسة إلى كيفية فهم إدارة التغيير للتقدم التكنولوجي في المكتبات الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي؛ حيث يجب أن تكون المكتبات نشطة في الاستجابة للتغيير، ذلك لدعم التدريس والتعلم والبحث، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل التعليم العالي.

ناقشت دراسة (**متولي ،٢٠١٢**) أن القطاع الخاص يمثل المحرك الأساسي لمسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية، وهو مساهم رئيسي في توفير الوظائف للمواطنين من خلال دوره في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن العوز المادي نتيجة التعطيل، وخلق استقرار اجتماعي أسري من خلال إتاحة الاستقرار الوظيفي والنفسي للمواطن السعودي، ويحاول القطاع الخاص جاهداً مع التحديات التي تواجهه ومع مساندة الدولة له من خلال تهيئة المناخ الاستثماري، القيام بدوره الحيوي في استيعاب العمالة السعودية وبخاصة الشباب إلا أن التحديات تقف حجر عثرة أمامه رغم الجهود التي يبذلها من خلق الفرص للشباب تتراوح بين تقديم منح التعليم للمتفوقين أو المحتاجين من الطلبة من خلال التدريب، وتمويل المشاريع الصغيرة للشباب المتحمس من أجل المساهمة في خلق وظائف تساهم على تحفيز الشباب للعمل بالقطاع الخاص، لمواكبة وتعزيز اقتصاد المعرفة، ومجتمع المعلوماتية. ومن الجهود التي يقوم بها القطاع الخاص السعودي - حيث أنه شريك أساسي وفعال، وله دور ريادي في بناء مجتمع المعرفة الرقمي، وبالتالي تنمية الموارد البشرية - التوجه نحو

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

مشاريع التوظيف الذاتي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها، وما يدعمه من تحسين مستويات برامج التدريب، والتأهيل المهني (قبل أو أثناء العمل)؛ لتطوير المهارات، وزيادة الانتماء للمؤسسة، والالتزام بسلوكيات العمل وأخلاقه، كذلك من خلال دورات وورش العمل التنشيطية؛ لنشر ثقافة العمل التي تحفز الشباب السعودي على الالتحاق بمؤسسات القطاع الخاص، وتنمية قدراته، ومتابعة نموه مهنياً، وذلك عن طريق تأهيله، وتدريبه، وتوفير الخدمات، وفرص العمل، ورفع مستوى معيشته، بما يضمن قدرته على النهوض بأعباء التنمية لكونه المحرك الرئيسي لها والمستهدف من برامجها، وذلك ينعكس بدوره على تسريع حركة النهضة الاقتصادية للمجتمع السعودي والذي يتجه بقوة نحو اقتصاد المعرفة.

تناولت دراسة (***Tocan، 2012***) التغيرات التي طرأت في الاقتصاد من حيث التعرف على الاقتصاد التقليدي، واقتصاديات المعرفة، والفرق بينهما، ومقارنة عوائد الربح منهم، وكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة، فاستخدام المؤسسات والأسواق الافتراضية لاقتصاديات المعرفة يزيد من الربح ويحقق العديد من الفوائد المادية.

أوضحت دراسة (***Liu ،2011***) أنه في عصر اقتصاد المعرفة أصبحت المعلومات فرصة من أهم الفرص؛ فهي أمر حيوي للمنافسة في مجال الأعمال والبقاء على قيد الحياة، والمكتبة هي الوكالة التي يتم فيها جمع المعلومات بما في ذلك الكتب والدرويات وغيرها وتنظيمها للقراءة، وتلبي المكتبة احتياجات الناس من المعرفة، وفي الوقت نفسه تتطور المكتبة مع الوقت باستمرار، وتلعب المعلومات دورًا كبيرًا في هذا التطور، ومن هنا أصبحت المعلومات الاتجاه الحتمي للمكتبة في تقديم خدمات المعلومات للشركات.

أوضحت دراسة (***Wang، 2009***) أنه مع ازدياد اقتصاد المعلومات على الصعيد العالمي، أصبحت المعلومات المورد الرئيسي الذي يجب أن تستوعبه الشركات، والأفراد من أجل الوصول إلى الميزة التنافسية، وإن الحاجة إلى خدمة المعلومات أصبحت هي الحاجة الملحة في المجتمع؛ حيث قامت مؤسسات خدمات المعلومات بتقديم خدمات المعلومات عبر الإنترنت لزيادة النمو الاقتصادي الإقليمي. إن الجمع بين التجمعات وتكنولوجيا المعلومات يأتي في شكل مجموعة جديدة، وهي المجموعة الظاهرية - هذه المجموعة لا ترتبط اعتمادا على الميزة الإقليمية الجغرافية كما في التكتلات التقليدية، ولكن بالتبادل المتصل عبر شبكة الإنترنت؛ من أجل خفض التكاليف، وتعزيز الابتكار، وتعد تشكيل مجموعات افتراضية هو التفوق في تقنية شركات خدمات المعلومات التي وصلت إليها، كما يُعدّ تشكيل مجموعات افتراضية أكثر سهولة مقارنة بالصناعات الأخرى. إن هدف البحث من هذه الأطروحة هو الكتلة الجديدة من المجموعات الافتراضية لصناعة خدمات

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

المعلومات، ومعرفة مفهوم مجموعة صناعة خدمات المعلومات الافتراضية، وآلية تشكيلها، والتعرف على شبكة الابتكار العنقودية، وأخيرا يُدّرس آلية الابتكار من المعلومات الافتراضية وصناعة الكتل.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوعاتها عن اقتصاديات المعرفة ودورها في مجال المعلومات، وكيفية التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ومدى تأثيرها على الاقتصاد، مع التعرف على كيفية استخدام المعلومات كسلعة استثمارية، بالإضافة إلى ذلك اشارت مجموعة أخرى من الدراسات إلى دور المؤسسات في مجال المعلومات، ومدى تأثير اقتصاديات المعرفة في قطاع المعلومات، وقد أبرز بعضها دور تلك المؤسسات في زيادة الاقتصاد القومي والعالمي.

نظرية النمو

في فترة الثمانينات أدى مزيج من الأحداث بما في ذلك عبء الديون الخارجية الذي يعكس الآثار التراكمية لعقود من الاقتراض وزيادة عجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة في معظم البلدان النامية، وقد ارتفاع أسعار الفائدة والركود في البلدان الدائنة إلى تغيير جذري في بيئة التنمية، مع بداية حقبة الثمانينات وانتشار الأزمة المكسيكية عام *1982* وتفاقم حجم أزمة الديون تم التشكيك في صلاحية النظام المالي الدولي وبقائه.

بشكل مفاجئ أصبح تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلي (ميزانية الدولة) أهدافا شاملة وشروطا ضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وقبل استئناف مسار التنمية والحد من أزمة الفقر بعد عقد من التنمية المفقودة نتيجة أزمة الديون، كان على العالم الثالث تنفيذ سياسات موجهة لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي. وعلى الرغم من حظر مؤقت لعملية التنمية، وتركيز معظم مجتمع التنمية على قضايا التعديل والاستقرار، إلا أن فترة الثمانينات تميزت بتقديم اسهامات مهمة في نظرية التنمية لا تزال يتردد صداها حتى يومنا هذا. وتعد مدرسة النمو الداخلي أولى الإسهامات التي أثرت في فهمنا لدور رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي كمحركات رئيسية للتنمية الاقتصادية.

حيث ظهرت نسخة جديدة من نظرية النمو الاقتصادي النيوكلاسيكي منتصف الثمانينات تُسمى نظرية النمو الداخلي أو النمو الجديد على يد كلا من باول رومر ١٩٥٥ و روبرت لوكاس ١٩٣٧ والتي كانت استجابة للانتقادات التي وجهت لنظرية النمو النيوكلاسيكية فقد أشاروا إلى أن النمو الاقتصادي هو نتيجة لزيادة العوائد المرتبطة بالمعرفة الجديدة .وأن المعرفة لها مواصفات خاصة تختلف عن السلع الاقتصادية الأخرى، وأن القدرة على النمو الاقتصادي بواسطة زيادة المعرفة يولد الفرصة على النمو الاقتصادي غير المحدود. وقد أوضح رومر أن دعم البحث

ISSN : *2735-3737* eISSN : *2735-3745*

والتطوير وزيادة التعليم يساهم في تحفيز الإبداع والابتكار وهذا الإبداع والابتكار هو القوة الدافعة الجديدة للنمو

حاولت نظرية النمو الجديدة تفسير التغير التكنولوجي كنتيجة للجهود البشرية، حيث لا يقوم الفاعلون الاقتصاديون بالاستثمار في رأس المال المادي والبشري فقط، بل يستثمرون أيضا في المعرفة. لذلك، تُولي نظريات النمو الجديدة اهتماما خاصا بالاستثمارات في رأس المال البشري، والتعليم، والمعرفة، وتكنولوجيا البحث والتطوير، وتعتمد النظرية على القوي الداخلية طويلة المدى وليس الخارجية، علاوة على ذلك اوضحت النظرية أهمية المعرفة واستخدام التكنولوجيا في النمو الاقتصادي؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما استخدمت عبارة "نمو داخلي" للإشارة إلى النماذج التي يُمكن أن تُؤدي فيها التغييرات في السياسات الحكومية كدعم أنشطة البحث والتطوير، الضرائب على الاستثمار أو الإنفاق الحكومي إلى جانب مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في عوامل الإنتاج والتكنولوجيا لزيادة معدل النمو بشكل دائم. أو بعبارة أخرى، تعني "الذاتية" توليد النمو الاقتصادي بقوى داخل النظام، دون الاعتماد على القوى الخارجية.

- **تحاول نظرية النمو الداخلي أن تولد التغير التكنولوجي بطريقتين:**

أولًا: يُفترض أن التغير التكنولوجي يرتبط تلقائيا بالاستثمار في السلع الرأسمالية والتعليم من خلال عملية التعلم بالممارسة يخلق الاستثمار في رأس المال والتعليم تقدما تكنولوجيا.

ثانيًا: يُمكن تصور القيام بالاستثمار في قطاع منفصل يُنتج التكنولوجيا والمعرفة من خلال الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والمعرفة. تُصبح هذه التقنيات متاحة لجميع الشركات العاملة في إنتاج السلع والخدمات وليس للشركة التي طورت التكنولوجيا في البداية فقط. .(حواس،٢٠٢١، ص ص ٨٢ : ٨٧)

نستنتج مما سبق ان نظرية النمو الجديد معتمدة على ٤ محاور رئيسية

١. رأس المال المادي.
٢. إنتاج السلع والخدمات.
٣. رأس المال البشري.
٤. نشاط البحث والتطوير. **(محمد، اكتوبر ٢٠٢١،٣٧٢)**

- **فدالة الإنتاج في نظرية النمو الجديد أو النمو الداخلي كالتالي:**

$$Y= Af(KL)$$

(Y) توضح الإنتاج الكلي في الاقتصاد، بينما (A) فهى تمثل الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (التغير التقني للمعارف)، أما بالنسبة (K) فهى تشير إلى رأس المال، وأخيرًا (L) يمثل القوى العاملة (رأس المال البشري) **(عبد الرزاق & مصطفي، يونيو ٢٠١٩،٨١)**

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- **فضلًا عن ذلك اوضحت النظرية أن المعرفة متعددة المصادر والأنواع:**
- المعرفة المتأتية من أنشطة البحث والتطوير، وتلك يعبر عنها بعدد التصميمات .
- المعرفة المتأتية من قطاع السلع الوسيطة وتلك يعبر عنها بعدد المدخلات.
- المعرفة المتأتية من قطاع الإنتاج وتلك يعبر عنها بالتحسن في جودة المدخلات .
- المعرفة المتأتية من الاستثمار في رأس المال المادي وتلك يعبر عنها بحجم الاستثمارات في رأس المال الجديد.
- المعرفة من الاستثمار في رأس المال البشري وتلك يعبر عنها بعدد سنوات الدارسة وبعدد سنوات التدريب . **(محمد، اكتوبر ٢٠٢١، ٣٧٤)**

اقتصاديات المعرفة

لقد أصبح اقتصاد المعرفة يمثل ركيزة معرفيا جديدا سواءً على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية والمنهجية، أو على مستوى التطبيقات العملية، كما يعُد أداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على التقدم اللازمة لنجاح خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة. وقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا هائلًا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية، فيقوم اقتصاد المعرفة على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها، فيتضمن إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. **(علة، ١، ٢٠١١-٢)**

نشأة اقتصاد المعرفة

من ناحية التأريخ الاقتصادي فقد ربط المؤرخون تطورالمجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن"ثورة الزراعة" نحو "ثورة الصناعة" ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس "الثورة المعرفية" أو ما يعرف بالتحول الثالث، وعلى الرغم من أن المعرفة تعد منذ فترة طويلة عاملا مهماً في النمو الاقتصادي ، إلا أن الاقتصاديين قد سعوا لدمجها بشكل مباشر في نظريات ونماذج النمو وخاصة فيما يتعلق بنظرية النمو الحديثة

(***New Growth Theory***) في محاولة لفهم دور المعرفة والتقنية في دفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي عبر قنوات وآليات رئيسة تتمثل في الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ونماذج الإدارة الجيدة، ومع ظهور مطصلح "اقتصاد المعرفة" لأول مرة في الخمسينيات عندما بدأ الباحثون يلاحظون التطوّر التصاعدي لقطاعات جديدة في الدول المتقدمة على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، هذه القطاعات الجديدة وصفت حينها بالنواة لاقتصاد جديد أو كما أطلق عليها في ذلك الوقت بمصطلح (مرحلة ما بعد الصناعة) .

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

كما شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في مسيرة المجتمعات البشرية، فبمجرد وصفها حربا فقد تسببت في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم (اقتصاديا – واجتماعيًا – وسياسيًا) لذا اعتبرها الكثير من المختصين نقطة التحول الثالثة، حيث تمثلت في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية.

- **ومن أهم ما ميز هذا التحول عما سبقه، نذكر النقاط التالية:**

١. اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
٢. تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع.

فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية هى أساس الابتكار إنتاج الصناعات الإبتكارية والتكنولوجية. **(علة، ٢٠١١، ٣-٥)**

التوجه العالمي للاقتصاديات المعرفة

لقد انعكس التطور في وسائل الاتصالات، وتقنية المعلومات على تطور صناعة المعلومات وخدماتها، ومن هنا تحول المجتمع إلى عصر المعلوماتية (*Informatization*)، وازدياد حجم القوى العاملة في مجال المعلومات، ووصل عددهم في الولايات المتحدة إلى أكثر من ٥٠% وفي أوروبا حوالي ٤٠% خلال التسعينيات من القرن العشرين، ومن هنا بدأت صناعة المعلومات والمعرفة تزدهر بصورة واضحة وتخطو خطوات سريعة نحو التقدم والازدهار الاقتصادى، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي وأصبحت المعرفة والمعلومات هي أساس القوة الاقتصادية، وأصبح من يملك المعرفة يمتلك القوة والتقدم. **(أحمد، ٢٠٠٩، ٢٦).**

واتفق العديد من الباحثين أن هناك متطلبات أساسية لاقتصاديات المعرفة كالتالي:

١. إعادة هيكلة الانفاق العام وترشيده، وزيادة الانفاق على التعليم والبحوث العلمية.
٢. تطوير رأس المال البشري، لخلق مناخ مناسب للمعارف التكنولوجية الجديدة.
٣. إدراك المستفيدين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات لأهمية اقتصاديات المعرفة؛ لكي تساهم تلك المؤسسات في زيادة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار، وتدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا في معظم الأعمال. **(شاهين، ٢٠١١، ٥٢)**

وعلى الجانب الآخر فتمثل دول العالم الثالث التي تنتمي إليه معظم الدول العربية نجد أنه لا يوجد اهتمام بالمعرفة بنفس القدر الموجود في الدول المتقدمة، وما تزال المجتمعات العربية تعاني من الأمية المعلوماتية لعدة أسباب:

- عدم الاهتمام بالمعلومات والمعرفة.
- كم المعلومات المتدفقة من الدول المتقدمة وعدم تناسبه من حيث (النوع، الحجم، اللغة) مع الدول النامية.
- غياب الوعي، وعدم القدرة على عمل معالجات للمعلومات من حيث الاقتناء والتزويد بكل ما يحتاجة المجتمع.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- هشاشة البنية التحتية للمعلومات، أي غياب الوعي في بناء القاعدة المعلوماتية الوطنية.
- غياب الوعي لقدرتنا المعلوماتية الذاتية، وكيفية دراستها، وتحليلها، وتقييمها، ومن ثم التخطيط لتطورها. **(قموح، ٢٠١٦،٢-٣)**

مؤسسات القطاع الخاص المصري في صناعة المعلومات والمعرفة

يمثل القطاع الخاص المحرك الأساسي لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، ويعد من القطاعات المساهمة في توفير الوظائف للمواطنين، كما يقوم بدوره الحيوي في استيعاب العديد من العمالة، وتوفير فرص العمل من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الجيد في العديد من المجالات، ومنها مجال المعلومات وخدماتها، حيث يقوم بإنشاء العديد من الشركات التي تعمل في تقديم خدمات المعلومات، وخلق وظائف جديدة للشباب، وعمل دورات تدريبية لتحفيز الشباب للعمل بهذا القطاع؛ لمواكبة وتعزيز اقتصاديات المعرفة والمجتمع المعلوماتى، وظهرت تحديات جديدة وأصبح القطاع الخاص يغزو صناعة المعلومات.

فكانت واحدة من أصعب القضايا هي إدراك أهمية المعرفة، والاحتياجات الجديدة. ولقد أثبت النجاح المبكر لمؤسسات القطاع الخاص القدرة على توفير المتطلبات الضخمة لمشاريع صناعة المعلومات ومنها (توافر رأس المال، وعدم وجود قيود على ميزانية القطاع الخاص)، ورغم ذلك، واجهت الجهات المانحة الفردية مشكلة وخوف في فهم هذا الاستثمار، وخاصة في الدول العربية. ***(2002، Wilson)***

وفي الآونة الأخيرة دخل القطاع الخاص المصري الصورة باشتراكه (كأفراد، أو مجموعات) في صناعة المعلومات والمعرفة، فبدأ بالعديد من الجهود في بناء مجتمع المعرفة الرقمي؛ وذلك لكونها شريكًا أساسيًا وفعّالًا وله دور ريادي في الدولة، ويظهر دوره الفعال في تنمية الموارد البشرية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها، كما يساهم في تحسين مستويات برامج التدريب والتأهيل المهني، وتطوير المهارات، وزيادة الانتماء للمؤسسة، والالتزام بسلوكيات العمل وأخلاقه، وعمل العديد من ورش العمل لتطوير العاملين لهذا القطاع، والتعرف على العديد من الخدمات الجديدة والمتطورة ومحاولة تطبيقها في المؤسسات الخاصة به؛ وذلك ينعكس بدوره على تشريع حركة النهضة الاقتصادية للمجتمع المصري لكي نحاول أن نصل به إلى اقتصاديات المعرفة، والمجتمع المعرفي. **(متولي، ٢٠١٢، ٣١٤)**

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

نشأة مؤسسات القطاع الخاص في قطاع المعلومات

ظهرت مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل في مجال المعلومات في فرنسا منذ عام ١٩٣٥ م من خلال مؤسسة (*SVP*) كمؤسسة هدفها الربح من تجارة المعلومات بأجر عبر الهاتف، ومع مرور الزمن نمت هذه المؤسسة وأصبحت عالمية، ويوجد لها وكالات الآن في ثلاث وعشرين دولة موزعة على خمس قارات، وبعد ذلك انتقلت الفكرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٦٠ م، حيث ظهر العديد من المؤسسات التي تهدف إلى الربح في مجال المعلومات.

وفي عام ١٩٦٩ م شُكّلت (جمعية صناعة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية) بغرض تعزيز قطاع المعلومات على مستوى الشركات التجارية التي يزيد عددها عن مئة وعشرين شركة معنية بإنتاج وتسويق خدمات المعلومات في مختلف المجالات، فضلًا عن إنشاء قواعد بيانات عديدة في مختلف المجالات، والببليوجرافيات، والأدلة، والخدمات المكتبية، والنظم، والأجهزة، وخدمات الإحاطة الجارية، وكان الهدف الأساسي من إنشاء الجمعية هو تهيئة بيئة صحية لتجارة المعلومات. **(محمد، ٢٠١٢، ٤٧-٤٨)**

علاوة على ذلك في عام ١٩٨٧ م كون ستة وعشرين شخصًا في مدينة ملوكي بالولايات المتحدة الأمريكية جمعية للمتخصصين وأطلق عليها (جمعية أخصائي المعلومات المستقلين) *Association of Independent Information Professionals* (*AIIP*) وتعد من أهم المصادر للدعم الجماعي، والتطوير المهني، وعلاقات المنفعة المتبادلة التي يحتاجها صناعو المعلومات، وتعد موردًا أساسيًا لأكثر من أربعمائة عضو في عشرين دولة حول العالم، وتهدف الجمعية إلى تعزيز الفهم والمعرفة لمهنة المعلومات، والحفاظ على معايير عالية المهنية والأخلاقية بين أعضائها، كما شجعت الجمعية متخصصي المعلومات المستقلين على التجمع لمناقشة القضايا المشتركة، وتعزير المعلومات والمعرفة وإدارتها وتبادلها بين المنظمات. **(*AIIP,https://www.aiip.org/*)**

كما اهتمت العديد من الجامعات بتدريس خدمات المعلومات في القطاع الخاص أو غير الحكومي ، مثل دولة إسرائيل في قسم علم المعلومات بجامعة (بار).

ومن هنا انتشرت المؤسسات الخاصة التي تعمل في مجال المعلومات وخدماته في العديد من الدول، فانتقلت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليابان، والصين، وبعض الدول العربية مثل مصر،المملكة العربية السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر..... الخ **(محمد، ٢٠١٢، ٤٨)**

اشتراك القطاع الخاص في قطاع المعلومات

يعد التضخم الهائل في حجم الإنتاج الفكري الآن، وقيام ثورة المعلومات، مع ظهور الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وتطور البيئة الرقمية من أهم المسببات لدخول

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

القطاع الخاص في مجال المكتبات والمعلومات، فمنذ عام ١٩٢٤ م بدأت تظهر المنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأسست جمعية المكتبات الخاصة ومكتبات المعلومات (المغروفة الآن باسم معهد علماء المعلومات *ASLIB*)، وركزت كلتا الهيئتين المهنيتين نشاطها على القطاع الخاص، فأصبحوا منتدىً مهنياً لمحترفي المعلومات في القطاع الخاص.

وفي عام ٢٠٠٢ دمج معهد علماء المعلومات مع جمعية المكتبات في المملكة المتحدة لتشكيل منظمة جديدة (المعهد المعتمد لمهنيي المكتبات والمعلومات) (*CILIP*)، للحث على مشاركة المهنيين والقطاع الخاص في قطاع المعلومات، مع توفير المعايير والتقنيات للوصول إلى حرية التعبير وإمكانية البحث عن المعلومة في أى زمان ومكان؛ مما ترتب عليه ظهور قانون حرية التعبير، وحرية المعلومات في بريطانيا عام ١٩٤٨م الذي ضمّنه، الحق في "البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها". لذلك يعتبر أساسًا جيدًا لدعم دور الشخص كممثل في بيئة المعلومات، حيث يجب توفير المعلومات إلى الأشخاص من قبل المؤسسات بدلاً من حجبها، ومن هنا بدأ يظهر دور القطاع الخاص في قطاع المعلومات، ويتمثل ذلك فيما يلي:

- توفير المعلومات بأنسب الطرق لما يتلائم مع احتياجات المستفيدين.
- تنوع أشكال أوعية المعلومات (دوريات علمية- كتب- أطروحات) من خلال قواعد المعلومات والبيانات المملوكة لديهم.
- إمكانية إتاحة خدمات المعلومات بسهولة ويسر.
- الحفاظ على سرية المعلومات المملوكة لدى المؤسسات وأيضًا المحافظة على سرية طلبات المستفيدين. ***(Sturges،2005، 472 : 474)***

مزايا تمويل القطاع الخاص في تقديم خدمات المعلومات لزيادة اقتصاديات المعرفة

لقد أدرك المهتمون بقطاع المعلومات خلال الفترة الماضية بضرورة الحصول على تمويل خاص لزيادة الموارد العامة للمشاريع الكبرى، فقد بدأت جميع الأطراف تدرك أن التمويل الخاص ضروري لإكمال احتياجات التمويل الأساسية، والحصول على مستوى عالٍ من التميز. ففي جميع أنحاء البلاد، تقوم المؤسسات العامة والشركات بتكوين شراكات عامة / خاصة لتنفيذ مشاريع لدعم اقتصاديات المعرفة. وتتمثل مزايا تمويل القطاع الخاص فيما يلي:

- استعداد القطاع الخاص لدعم مبادرة بناء مؤسسات كبرى للمشاركة في اقتصاديات المعرفة، فليس فقط القطاع العام المتمثل في رؤساء البلديات وممثلي المجلس، ولكن وجب اشتراك العديد من أفراد المجتمع في المساهمة بشكل مباشر في مشاريع مجال المعلومات وخدماته.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- الأفراد المساهمون بالمال في مشاريع التحول نحو اقتصاديات المعرفة يحرصون على الوصول إلى أفضل نتائج، وفي الأغلب ينشط هؤلاء المساهمون في القطاعات الاقتصادية والسياسية في المجتمع.*(Nicely، 2002،p.164)*

إدارة المعرفة والمعلومات في القطاع الخاص

- تدور إدارة المعلومات حول اختيار المعرفة المسجلة في مجموعة متنوعة من الوسائط، واكتسابها، وتحليلها، وتقييمها، وتنظيمها، وتخزينها، واسترجاعها، وعرضها، ونشرها، وعلى الرغم من أنه لم يتفق على تعريف واحد بعد، فإن إدارة المعرفة *(KM)* هي الإدارة المركبة للأفراد + عمليات + المعلومات والغرض منها هو تمكين الأفراد من مشاركة معارفهم من خلال منحهم البيئة المناسبة، والحافز، والدعم الفني . ***Mcquaid ، Burke & Callanan، 2002،p.130). Farragher Breen,***

إنّ الحاجة إلى تنظيم المعلومات عبر الإنترنت هي نتيجة للكم الهائل من المعلومات والمعرفة المتاحة على الإنترنت حاليًا، وهذا الحجم من المعلومات سيزيد بشكل كبير في المستقبل. ومع قيام المنظمات بنقل المزيد من المعلومات على الإنترنت من خلال قواعد البيانات والمعلومات، لذا فأن مستفيدي المعلومات يعانون من التضخم المعلوماتي، ومن ثم بدأت المبادرات لإدارة المعارف، وظهور مصطلح جديد يُعرف باقتصاد المعرفة. ***(Wilson، 2002، p.4)***

وقد أثبت القطاع الخاص دوره الناجح لإدارة اقتصاديات المعرفة فيما يلي:

- الخضوع لدراسة جدوى لحملة رأس المال.
- الاستماع إلى جميع الأفكار الجيدة.
- التعامل مع المشاريع التنافسة.
- رقي المجتمع وتطوره.
- جودة الأفراد وإبداعهم.
- القدرة على التعلم والتكيف.
- القدرة على إنشاء المعرفة وتخزينها، واستخدامها وإدارتها. .***(p.5)*** ، ***(Wilson،2002)***

علاوة على ذلك، تتشكل أنشطة اقتصاديات المعرفة وإدارتها وفقًا للعناصر التالية:

١- تقاسم المعرفة والمعلومات، واستغلال أفضل الممارسات.
٢- تطوير المنظومة التعليمية وتقدمها.
٣- التدريب على المهارات وتطويرها.
٤- تحسين المعلومات مع المستفيدين وتبادلها.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

٥- دمج المعلومات مع مصادر المعرفة.

في البداية ركزت أنشطة إدارة المعرفة في الغالب على جمع المعلومات وتخزينها، ولكن الأهم من ذلك هو فهم عمليات إنشاء المعرفة والمعلومات وتدفقات المعرفة داخل وحول العمليات التجارية وتأثير المعرفة والمعلومات على نجاح الأعمال.(***Mcquaid, ، Burke & Callanan، 2002، p.130:132***). (***Farragher, Breen***)

تطبيق نظرية النمو الداخلي الجديدة على مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصرية

أظهرت الدراسة أن اقتصاد المعرفة نظام اقتصاديّ حديث يتم تطبيقه من خلال نظرية النمو الداخلي الجديدة، حيث تشكل المعرفة مصدرًا أساسيًا لتحقيق التقدم للدول، ويُعدّ تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأمور الحيوية لدعم النمو الاقتصادي. كما يعد مجال صناعة المعلومات ثروة دعامة أساسية للتقدم، فقد أصبح معيارًا للقوة لأي دولة في الوقت الراهن؛ لذا فقد زاد اهتمام جمهورية مصر العربية في الآونة الأخيرة بصناعة المعلومات وخدماتها الرقمية كوسيلة نحو تحقيق متطلبات التنمية وزيادة النمو الاقتصادي، فأولت الحكومة بمبادرة مصر الرقمية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي التي تعتمد على ركيزتين:

- الأولى: تنمية رأس المال البشري بهدف تطوير الكوادر البشرية ذات الكفاءات العالية للقدرة على تقديم أفضل الخدمات الرقمية، وجذب الإستثمارات.
- ثانيا: التحول الرقمي، والشمول المالي، فتنص الخطة على رقمنة الخدمات الحكومية، مع التركيز على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كذلك يلعب القطاع الخاص دورًا ريادًيا في توظيف الأفراد، وتحفيز الكوادر البشرية وتحسينها، وأيضًا تحسين ظروف العمل، وتقليل حجم البطالة المصرية؛ ذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي الفعال من أجل تحقيق التنمية المستدامة للوصول إلى مجتمع المعرفة الاقتصادى الرقمي. وذلك يتطلب ضرورة مشاركة مؤسسات القطاع الخاص المصري في بناء مجتمع المعرفة والتحول نحو اقتصاديات المعرفة، وخاصة في مجال المعلومات وخدماتها الرقمية، لكونه جزءًا فعال في عائد الاستثمار.

فيمكن تطبيق دالة الإنتاج في نظرية النمو الجديد او النمو الداخلي كالتالي:

$$Y= Af(KL)$$

Y = الإنتاج الكلي في الاقتصاد

الذي يمثل العوائد الناتجة من استثمار المعرفة؛ لكونها أصبحت الآن من أهم السلع الاستثمارية

A = الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (التغير التقني للمعارف)

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

هذا الجانب من الدالة يتمثل في التطورات التكنولوجيا والتقنيات الحدثية في مجال قطاع المعلومات وإدارة واقتصاديات المعرفة مثل صناعة المعلومات وخدماتها

K = رأس المال

بينما جانب رأس المال في هذه الدراسة فتمثله مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري ومدى مساهمتها في زيادة الاستثمار والتنمية الاقتصادية

L = القوى العاملة (رأس المال البشري):

يقصد بها العمالة المهنية الماهرة في مجال إدارة المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات.

النتائج

في إطار سعي الدراسة الحالية إلى تحقيق أهدافها، فقد توصلت إلى العديد من النتائج، وفيما يلي عرض لها:

مازالت مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري تعاني من بعض القصور في التحول نحو اقتصاديات المعرفة والتطبيق الكامل لنظرية النمو الداخلي الجديدة، وبرغم من ذلك يجدر الإشارة هنا إلى الآثار المستقبلية الإيجابية التي سوف تنتج إذا طبقت "نظرية النمو الداخلي الجديدة" في مجال المكتبات والمعلومات، والتي من أهمها:-

١- التوسع في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام في جمهورية مصر العربية، وبشكل خاص في قطاع المكتبات والمعلومات، خاصة ما يندرج عنه من "مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري".
٢- زيادة الاهتمام بعنصر المعرفة في شتى المجالات، واستخدامها كسلعة استثمارية.
٣- زيادة استثمار التطورات التكنولوجية الحديثة في ''مؤسسات معلومات القطاع الخاص المصري''.
٤- المساعدة على زيادة تأهيل أخصائيو المكتبات والمهنيين على مواكبة التطور التكنولوجي والتعامل مع التقنيات الحديثة.
٥- العمل على التوسع في عملية تسويق خدمات المعلومات، وذلك اعتمادا على اكتساب المعلومات وزيادة المعرفة.
٦- تشجيع رجال الأعمال وتحفيزهم على الاستثمار في اقتصاديات المعرفة.

التوصيات

في ضوء ما سعت الدراسة الحالية إلى تحقيقه، فيما يلي بعض التوصيات النظرية:

١. استمرار الدولة المصرية في تنمية عناصر البنية التحتية الأساسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، وأن تعمل في الوقت الراهن على

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

وضع استراتيجيات وطنية شاملة من أجل تنمية مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى ذلك ضرورة اشتراك القطاعين (العام والخاص) من أجل النهوض بقطاع المعلومات والاتصالات.

٢. ضرورة تطبيق "نظرية النمو الداخلي الجديدة" في مجال المكتبات والمعلومات.

٣. التوعية في إشاعة أهمية اقتصاديات المعرفة في جميع القطاعات الاقتصادية، والحرص على المشاركة به.

٤. الحرص على استقطاب الدولة للمستثمرين في القطاع الخاص وتشجيعهم على العمل في قطاع المعلومات، مع العمل على تيسير الإجراءات لزيادة الاستثمار والتقدم الاقتصادى.

٥. ضرورة تحمل القطاع الخاص لمسئولياته من ناحية توظيف الشباب، وقلة حدة البطالة في مصر، والوعي بأهمية دوره في إرساء مجتمع اقتصاديات المعرفة والتحول الرقمي، من خلال رسم استراتيجيات وسياسات تلائم المجتمع المصري وشبابه.

٦. اهتمام القطاع الخاص بتوفير المجالات المختلفة للعمل، وتوظيف الموارد البشرية، وتدريبهم للاستجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة.

٧. ضرورة إقامة دورات تدريبية لتوعية المجتمع بأهمية اقتصاديات المعرفة.

٨. ضرورة عمل دراسات، وأبحاث تدرس كيفية الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكيفية التحول نحو اقتصاديات المعرفة، لزيادة عملية التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

المصـــــــــــــادر

اولاً المصادر العربية

أبكر، بحر الدين عبدالله. (٢٠١٥). الاستثمار فى التعليم وأثره فى بناء القدرات البشرية فى الجامعات السودانية الحكومية فى ضوء مقتضيات اقتصاديات المعرفة. اطروحة (دكتوراه). جامعة أم درمان الاسلامية. كلية التربية. السودان.

أحمد، عبد السلام عثمان. (٢٠٠٩). واقع صناعة المعلومات في السودان: دراسة تطبيقية على مرافق المعلومات بولاية الخرطوم. اطروحة (دكتوراه). جامعة أم درمان الاسلامية. كلية الآداب. السودان.

البادي، وليد بن علي & الشيادي، عبدالله بن ناصر (٢٠١٣). عمال المعرفة" نظرة على المهام والواجبات في عصر اقتصاد المعرفة : دراسة مسحية على أخصائي المعلومات في مكتبات جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان. في أعمال المؤتمر التاسع عشر: مستقبل المهنة : كسر الحواجز التقليدية لمهنة المكتبات والمعلومات والتحول نحو مستقبل البيئة المهنية الرقمية (ص ص. ٣٢٧-٣٤٨). أبو ظبي: جمعية المكتبات المتخصصة – فرع الخليج العربي.استرجعت من http://www.mandumah.com.

الجامعي، فهد بن رجاء الله. (٢٠١٦). الاقتصادى القائم على المعرفة فى المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية تخطيطية لدور مؤسسات المعلومات فى قطاع التعليم العالى والبحث العلمى. اطروحة (دكتوراه). جامعة القاهرة. كلية الاداب. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. الجيزة.

جمعة، رشا محمد رشاد علي. (٢٠٢٢). إسهامات القطاع الخاص المصري في تقديم خدمات المعلومات: دراسة تطبيقية على أرابيا إنفورم. اطروحة (ماجستير). جامعة القاهرة. كلية الاداب.قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. الجيزة.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

حواس، محمد.(٢٠٢١). نظريات التنمية. (ط. ١). الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

عبد الرزاق، إبراهيمي & مصطفى، حوحو. (يونيو ٢٠١٩). المناخ الفعلي لتطوير حقيقي لاقتصاد المعرفة.نماء للاقتصاد والتجارة. ٣(١) ٨٨-٧٩.

عبد الرحمن، عبد الرحمن صابر.(٢٠١٦). صناعة قواعد البيانات العربية المتاحة على الشبكة العنكبوتية: دراسة ميدانية. اطروحة (ماجستير). جامعة المنيا. كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات. المنيا.

الرميح، صالح رميح. (٢٠٠١).اتجاهات الشباب الجامعى نحو العمل في القطاع الخاص. (ط.١). الرياض: مركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود.

شاهين، شريف كامل محمود. (٢٠١١). إدارة المكتبات الجامعية بفكر الاقتصاد القائم على المعرفة : مكتبة جامعة القاهرة نموذجاً. المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات. (٢٠) ٤١-٧٧.

علة، مراد (٢٠١١). جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة: دراسة دراسة نظرية تحليلية. المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي (ص ص. ١-٣٣). الدوحة http://conference.qfis.edu.qa

فراج، عبدالرحمن. (يناير ٢٠٠٢).مجتمع المعلومات: دراسة في الاستمرارية والتغيير. الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات. ٧ (١٣) ٢٦٥-٢٦٨

قموح، ناجية. (يناير ٢٠١٦). صناعة المعلومات والمعرفة في الدول العربية وجهة نظر. مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات. ٣ (٥) ٦-١. استرجعت من http://www.mandumah.com .

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

متولي، ناريمان إسماعيل. (٢٠١٢). القطاع الخاص ودوره في بناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية بتوفير مجالات العمل والتوظيف: الواقع والتحديات. في أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) (الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية) (ص ص. ٣١٤-٣٥١). الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث بقطر والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم). استرجعت من

http://www.mandumah.com.

محمد، أحمد حمدان الصديق. (٢٠١٩). دور اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٨ م. اطروحة (ماجستير). جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. السودان.

محمد، السيد فراج السعيد. (اكتوبر ٢٠٢١). تقييم منهج بناء مقاييس المعرفة واقتصاد المعرفة من منظور نماذج النمو الداخلي. البحوث المالية والتجارية.٢٢ (٤) ٣٦٥-٣٩٦.

محمد، محمد حلمي إبراهيم. (٢٠١٢). دور القطاع غير الحكومي في مجال المعلومات وخدماتها بمصر: دراسة ميدانية تحليلية. أطروحة (دكتوراه). جامعة القاهرة. كلية الآداب. الجيزة.

معجم المعاني الجامع. استرجعت من

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5/.

ISSN : *2735-3737* eISSN : *2735-3745*

المغربي، أمل محمد أحمد حسن. (٢٠٢٠). مؤسسات خدمات المعلومات التجارية فى العالم العربي: دراسة مقارنة. اطروحة (دكتوراه). جامعة الفيوم. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. الفيوم.

مور، نك. (يناير ٢٠٠٤). مجتمع المعلومات. مفتاح محمد دياب؛ مترجم. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. ٩ (١) ١١٥-١٣٧.

ثانيا المصادر الأجنبية

(AIIP) https://www.aiip.org/

Breen, Charlotte, Farragher, Ailish, Mcquaid, Mairead, Burke, A. Burke and Callanan, Michelle.(2002). New information management opportunities in a changing world. Library Review.51 (3/4) 127-138. Retrieved from Emerald insight. https://doi.org/10.1108/00242530210697225.

Choong, K.K.(2008),"Intellectual capital: definitions, categorization and reporting models"".Journal of Intellectual Capital, Vol.9NO. 4,PP.609-38.

Hulser, Richard R.(2014).Private Equity's Effect on Information Professionals and Their Institutions. Online searcher.net. 26-50.

Liu, Yan Min. (2011). Research on the innovation in corporate information services of the national library of china. (Master). Beijing Institute of Technology. China. Retrieved from ProQuest Dissertation.

Mabunda, Tiyani Tyson. (٢٠١٤). Analysing Change Management for a Decentralised Academic Library in the Knowledge Economy. (master). University of Johannesburg. South Africa. Retrieved from ProQuest Dissertation.

ISSN : *2735-3737* eISSN : *2735-3745*

Nicely, Donna D..(2002). Private funding for capital projects. The Bottom Line.15 (4)163-166. Retrieved from Emerald insight. https://doi.org/10.1108/08880450210450933.

Nicholson, Karen P. (2018). Academic Librarians and the Space/Time of Information Literacy, the Neoliberal University, and the Global Knowledge Economy. (Ph.D.). The University of Western Ontario. Canada. Retrieved from ProQuest Dissertation.

El Shami.(2017) .Retrieved fromhttp://www.elshami.com/

Sturges, Paul.(2005). Clear thinking on the "unity" of the information professions. Journal of Documentation.61 (4) 471-475. Retrieved from Emerald insight .https://doi.org/10.1108/00220410510607471.

Tocan, M. C. (2012). Knowledge Based Economy Assessment. Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, (5) Retrieved from Emerald

Wang, Ying. (2009). Research on virtual information service industry cluster. (Master). Huazhong Normal University. China. Retrieved from ProQuest Dissertation.

Wilson, Betty Anne.(2002). Partners for the future: how to maximize public and private sectors to build the library of tomorrow. The Bottom Line.15(4). Retrieved from Emerald insight. https://doi.org/10.1108/bl.2002.17015daf.001

ISSN : ***2735-3737*** **eISSN :** ***2735-3745***